الأنباء
الاحد 18 ديسمبر 2011

استندت في تصنيفها الجديد على التحسن الملحوظ في الأساسيات المالية للبنك وقدرته على تجاوز أي ضغوط

«موديز» ترفع توقعاتها لـ «الأهلي المتحد» من سلبي إلى مستقر

قامت وكالة موديز العالمية، بتغيير توقعاتها للبنك الأهلي المتحد (AUBK) من سلبي إلى مستقر، وهو ما يعكس تحسن الأسس المالية للبنك وتوقع وكالة التصنيف أن تستمر مقاييس البنك الرئيسية في تحقيق الاستقرار.

وقد استندت موديز في تصنيفها الجديد للبنك الأهلي المتحد على التحسن الملحوظ في الأساسيات المالية للبنك والتي اتضحت من خلال تراجع نسبة القروض غير المنتظمة من مجمل المحفظة الائتمانية لتصل إلى نحو 3٪ في يونيه من العام الحالي 2011، بعد أن كانت 4,9٪ خلال عام 2009 فضلا عن ارتفاع نسبة تغطية هذه القروض بالمخصصات لتبلغ 117٪، وارتفاع معدل كفاية لرأس المال ليصل إلى 20٪ وهو ما دفع موديز إلى التيقن من أن البنك الأهلي المتحد قد حقق أهدافه بالوصول إلى في وضع مالي تنافسي جيد يمكنه من تجاوز أية ضغوط مستقبلية على جودة الأصول.

كذلك استندت موديز في تصنيفها الجيد للبنك الأهلي المتحد إلى تمتعه بنسب كفاءة قوية جدا لجودة الأصول مقارنة بالمقاييس العالمية، حيث يتميز البنك بنوعية أفضل لجودة الأصول مقارنة بنظرائه من البنوك على مستوى الكويت أو دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشارت موديز إلى نجاح عملية تحول البنك الأهلي المتحد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذكرت أن هذا التحول قد فتح آفاقا جديدة أمام البنك والذي يصنف كثاني أكبر بنك إسلامي في الكويت من حيث الحجم والربحية.

وأشارت موديز إلى أن البنك استطاع أن يحتفظ بموقف جيد من حيث السيولة وأصبح في وضع قوى يمكنه من تلبية احتياجاته النقدية، وطبقا لموديز استطاع البنك أن يحسن من رأسماله منذ عام 2008 ولن يكون بحاجة لزيادة رأسماله حتى في حالة تعرضه لأية ضغوط مستقبلية.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك الأهلي المتحد حمد عبدالمحسن المرزوق بأن حصول البنك الأهلي المتحد على درجات تقييم وتصنيف متقدمة من قبل كبرى وكالات التصنيف الائتماني الدولية يؤكد حالة الاستقرار التي يتمتع بها البنك، والتي أسهمت في تعزيز مركزه المالي، وضمان استقرار قاعدته الرأسمالية ضد تقلبات الأسواق العالمية، بما يدعم قدرة البنك على مواصلة نموه وأداء دوره بمزيد من النجاح والتقدم.

وأضاف المرزوق: «يعد تصنيف وكالة موديز للمتحد مدعاة فخر لنا، وتتويج لجهود مجلس إدارة البنك وجميع العاملين به، نظرا لما يعكسه هذا التصنيف الجديد من نجاح عملنا في ظل تحولنا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وحرصنا على اتباع أفضل سبل ومبادئ الحوكمة ضمن منظومة متكاملة يعمل بها البنك الأهلي المتحد في كل الأسواق المحلية والإقليمية، مما مكنه من تخطي الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق وأثرت بشكل مباشر على الائتمان والتمويل».

المرزوق: تصنيف وكالة موديز لـ «المتحد» يعكس الأساسيات الجيدة لنموذج عمل البنك ووضعه المالي القوى

حمد المرزوق

تحسن ملحوظ في الأساسيات المالية للبنك وراء رفع التصنيف

وأكد المرزوق على أن حصول البنك على تصنيفات ائتمانية رفيعة المستوى يعكس مدى الثقة العالية التي يوليها المتعاملون مع البنك من ناحية، وسلامة التوجهات ونجاح السياسة التي تنفذها الإدارة العليا للبنك من ناحية أخرى.

وبين المرزوق أن المنهجيات الرئيسة التي تعتمدها وكالة «موديز» في تقييمها والتي تشمل كل العوامل المتعلقة بأداء البنك، تؤكد جميعها على جودة المعايير المصرفية والائتمانية التي يتبعها البنك الأهلي المتحد، والتي جعلت منه واحدا من أكثر البنوك في المنطقة تطورا ونموا، حيث استطاع البنك أن يحقق نجاحا ملموسا في تبني سلسلة من المعايير التي تحفظ معدلات نمو أدائه، واستقرار قاعدته الرأسمالية وتوسيع مظلة نشاطاته المصرفية والاستثمارية بثقة واقتدار، موضحا أن كلا من الجاذبية التي يتمتع بها البنك الأهلي المتحد خلال عمله في السوق الكويتي على مدار أكثر من سبعين عاما، وشهرته على المستوى المحلي والإقليمي قد ساعدت على اكتسابه للمزيد من الثقة سواء من جانب العملاء أو المؤسسات الدولية.

الجدير بالذكر أن البنك الأهلي المتحد هو أقدم البنوك العاملة في الكويت، مما يمثل عراقة كبيرة للبنك تجسدت في قاعدة كبيرة من عملائه تشتمل على كل فئات المجتمع الكويتي، وقد استطاع البنك أن يزيد من نجاحه وتألقه في ظل تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الأول من شهر أبريل عام 2010، وهو ما انعكس على تحسن المؤشرات المالية للبنك بشكل ملحوظ حيث حقق مستويات ربحية جيدة في الربع الثالث من عام 2011 وبلغ صافي الربح المحقق عن فترة التسعة أشهر لعام 2011، مبلغ 24,2 مليون دينار بزيادة مقدارها 23,7٪ عن نفس الفترة من العام السابق. وقد تحقق ذلك الربح من خلال إيرادات تشغيلية قدرها 56,3 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 23,9 فلسا للسهم مقابل 19,3 فلسا للسهم لنفس الفترة في عام 2010، الأمر الذي يعكس مدى قوة مركز البنك المالي وقدرته على تحقيق الأرباح التشغيلية للبنك.

المرزوق: «اتحاد المصارف» يؤكد التزام البنوك بالجوانب القانونية والمهنية في قضية البلاغات المليونية

أكد رئيس اتحاد مصارف الكويت حمد المرزوق ضرورة عدم إقحام القطاع المصرفي في المساجلات السياسية ذات الصلة بالتحقيقات الجارية بشأن البلاغات المقدمة حول إيداعات بعض العملاء الذين تم تحويل معاملاتهم للنيابة العامة وفقا للقانون.

وأكد المرزوق أن تصريحات بعض المتضررين من أن وراء بلاغات البنوك للنيابة العامة عوامل كيدية أو شخصانية هو كلام عار عن الصحة ولا أساس له جملة وتفصيلا، مشيرا إلى أن ما يتداوله البعض حول هذه القضية لا يمت للحقيقة بصلة، فالبنوك المحلية كانت وستظل متمسكة بمهنيتها وحياديتها بعيدا عن أي مماحكات سياسية.

وأضاف ان البلاغات التي قدمتها البنوك إلى النيابة العامة تمت وفقا للقانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة غسيل الأموال وبعد تدقيق روتيني مفصل ومتأن للتأكد من صحة الإيداعات، وهذا ما يحصل بشكل يومي منذ سنوات طويلة وعلى أساسه أحيل إلى النيابة أكثر من 125 بلاغا في السابق.

أما عن الادعاءات التي يثيرها البعض حول تأخر بعض البنوك في تحويل البلاغات إلى النيابة، فقد أشار المرزوق إلى أن وقتا يمر في حالات كهذه بالنظر إلى حرص البنك المعني على مراقبة الحسابات على فترة زمنية معينة، فضلا عن إجراءات يفترض اتخاذها للتأكد من المعلومات والبيانات قبل الوصول إلى مرحلة الشبهة التي تقتضي بلاغا بشأنها خاصة ان قرار التحويل للنيابة العامة لا يتم إلا بعد تدقيق مفصل حول طبيعة ومصدر تلك الأموال نظرا لما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية على العميل المعني.

وأضاف ان قانون مكافحة غسيل الأموال قد اخذ بالاعتبار مراعاة هذا الجانب من خلال عدم تحديد فترة زمنية للبنك لتحويل العميل ذي العملية المشبوهة للنيابة العامة ليترك للبنك فسحة زمنية مناسبة لمراجعة ومتابعة الحساب المشبوه قبل اتخاذ القرار النهائي بتوجيه بلاغ للنيابة العامة.

وعلى صعيد متصل قال رئيس اتحاد المصارف حمد المرزوق: ان استدعاء السلطات المختصة لبعض العملاء المعنيين تم بناء على قناعة النيابة العامة والتي تتسلم وفقا للإجراءات القانونية وبالإضافة الى اعداد البنك المعني تقريرا محايدا أيضا مقدما من وحدة التحريات المالية والمكونة من عدة جهات رسمية تتسم بالمهنية والحيادية. أي ان النيابة العامة لا تكتفي بالبلاغ المقدم من البنك فقط لتحديد الاجراءات التي يتعين عليها اتخاذها حيال أصحاب العمليات المشبوهة.

وأضاف: لذا فإن ما يحاول البعض ترويجه من كيدية البلاغات المقدمة من البنوك في هذه القضية الحساسة يجانب الصواب تماما، فالبنوك ليست خصما قانونيا في مثل هذه القضايا ولا تملك إدانة أو تبرئة أحد وإنما يقتصر دورها والتزامها القانوني في تحويل هذه العمليات للنيابة العامة في حال تأكد لها وجود شبهات تتصل بطبيعة ومصدر الإيداعات النقدية.

وما التحقيقات الجارية الآن إلا بعد أن تيقنت السلطات المختصة من جدية البلاغات في ضوء ما توافر لديها من معلومات ومستندات.

وأكد المرزوق أن البنوك المحلية لا تستطيع ان تحجب عن أي عميل يدعي الكيدية ان يمارس حقه القانوني والاصيل في الطلب من البنوك الافصاح عن حساباته اذا ما رغب في ذلك بدلا من توزيع تهم ليس لها أي أساس من الصحة والإدلاء بأرقام غير دقيقة لوسائل الإعلام حول حسابات منفردة وليست مجمعة ولا تمت للحقيقة بصلة.

وحول التحذيرات التي يطلقها البعض من التبعات القانونية على البنوك جراء لجوء بعض العملاء الذين تم تحويلهم للنيابة العامة للقضاء في حال تمت تبرئتهم، فقد أشار الى ان حق التقاضي مكفول للكافة بمن فيهم هؤلاء العملاء وفقا للمادة 166 من الدستور الكويتي وان البنوك على ثقة كاملة وراسخة حول موقفها القانوني في هذا الشأن وسيتم التعامل مع مثل هذه الحالات في حينه ووفقا للأطر القانونية المناسبة.

واختتم رئيس اتحاد المصارف بأنه الآن، وقد أصبح الموضوع برمته تحت اليد الأمينة للقضاء فإن الأسلوب الأمثل لجميع الأطراف للتعامل مع هذا الموضوع هو عدم الخوض في مسائل كهذه حتى يقول القضاء كلمته.

ضمن برنامج متكامل لحماية البيئة في إطار مسؤوليته الاجتماعية

«الوطني» يواصل حملته البيئية لحماية المخيمات البرية

يواصل بنك الكويت الوطني حملته البيئية واسعة النطاق لتنظيف وحماية المخيمات البرية، وذلك في إطار برنامج بيئي متكامل دشنه البنك لحماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز الوعي البيئي في المجتمع، وتستمر هذه الحملة التي بدأت بتاريخ 2 ديسمبر الجاري حتى نهاية شهر مارس المقبل.

ويجوب عدد كبير من موظفي البنك الوطني والمتطوعين المخيمات البرية لتنظيفها وجمع المخلفات والمواد الضارة والنفايات، بالإضافة إلى وضع وتوزيع عدد كبير من حاويات النفايات بين مختلف المخيمات لاستخدامها في جمع المخلفات. وقد جذبت هذه الحملة التي شملت الصحف وكافة وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر) عددا لافتا من المتطوعين المهتمين بحماية البيئة.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر إن «هذه الحملة البيئية الجديدة لتنظيف وحماية المخيمات البرية تأتي في إطار المسؤولية الاجتماعية التي يضعها بنك الكويت الوطني في مقدمة اهتماماته والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافة البنك وممارساته المهنية عبر تاريخه الذي يمتد لأكثر من نصف قرن».

تشتمل هذه الحملة البيئية على تنظيف المخيمات البرية وفي الوقت نفسه، توعية المخيمين بإرشادات الأمن والسلامة التي تحث الناس على اتخاذ الحيطة والحذر خلال فترة التخييم تفاديا للحوادث.

وأضاف الباقر أن «الحملة ستتضمن خلال الفترة القادمة العديد من النشاطات والأنشطة التوعوية والإرشادية والتطوعية التي سيجري طرحها وتنفيذها على مراحل وفق جدول زمني طويل الأمد من أبرزها حملات لتنظيف شواطئ الكويت، وحملة توعية شاملة في الصحف وقنوات التواصل الاجتماعي.

يعقوب الباقر

متطوعو «الوطني» أثناء عملية تنظيف المخيمات البرية

«برقان» يشارك في معرض الإسكان الخامس عشر

أعلن بنك برقان عن مشاركته في معرض الإسكان الخامس عشر تحت رعاية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون الإسكان محمد النومس، وبحضور مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية علي عبدالكريم الفوزان، حيث قدم لزوار المعرض مجموعة من الحلول المالية والمصرفية التي يوفرها البنك. واستقبل جناح بنك برقان الذي أقيم بفندق ريجنسي زوار المعرض، حيث قدم لهم باقة من المنتجات المصرفية التي توفر أنسب الاختيارات وتلبي مختلف احتياجات العملاء.

وفي هذا الصدد قالت رئيس وحدة التسويق في بنك برقان حنين الرميحي: «هدفنا من خلال هذه المشاركة هو أن نكون على تواصل مستمر مع مختلف شرائح العملاء لنوفر لهم الحلول المالية والمصرفية التي تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم الحياتية من خلال منتجاتنا وخدماتنا وخاصة التي تخدم قطاع الإسكان بجميع مراحله وأعماله وذلك ليكون أمامهم كل الاختيارات المتعددة عند اتخاذ القرار بشراء بيتهم الجديد».

ويحرص بنك برقان على الاستمرار في دعم حركة الاقتصاد وبالأخص القطاع العقاري الذي يشهد نموا مستمرا، وذلك عن طريق تقديم المنتجات المالية المتطورة والحلول المصرفية المتكاملة.

علي الفوزان مع موظفي البنك